الفصل الثالث والعشرون:
انعكاسات النكبة على سوريا

نهال قاسم

عندما قررت البلاد العربية، في ١٥ آيار/ مايو ١٩٤٨، الدخول في حربٍ ضد العصابات الصهيونية في فلسطين، لطردهم منها، وتخليص فلسطين من قبضتهم، وكانت الحكومة السورية من أسبق الدول العربية إلى إعلان الحرب، دفاعًا عن هذه القطعة الغالية من الوطن العربي، رغم أن سوريا كانت حديثة عهدٍ بالاستقلال، ولم تكن على مستوى من القدرة العسكرية أو التدريب الذي يؤهلها لذلك. وقد كانت سوريا دومًا ترى[١] في تدفق الهجرة الصهيونية إلى فلسطين خطرًا يجب التصدي له، ليس على الكيان السوري وحده، وإنما على الأمة العربية كله.

إلا أن الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، قد جعلت الشعوب العربية عامة، والسوري خاصة، تدرك أن أحد الأسباب الرئيسية للهزيمة[٢]، وضياع فلسطين، كان نتيجة التفكك في القيادة، والاختلاف في الأهداف، وطغيان المصالح الشخصية على مصلحة الأمة، و لهذا ثار الشعب العربي في سوريا، لا على حكومته وحدها،

---

(١) محمد فرج، **النضال الشعبي في سوريا (قصة الانقلابات)**، سلسلة " كتب قومية العدد ١٥١، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٤٤، ٤٥

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٤

وإنما على الحكومات العربية عمومًا، و قد بدأ بعدها يتطلع إلى تغيير الحكم القائم في البلاد، الذي استغل الأحكام العرفية[١] لتشديد أعمال القمع ضد القوى الديمقراطية، فضلاً عن تأزم الوضع السياسي الداخلي، والاقتصادي بعد هزيمة الجيش، واستغلال كل من الولايات المتحدة[٢]، وبريطانيا، وفرنسا، هذا الوضع، لتثبيت مواقعهم في سوريا، فبدأت في التآمر، مع مختلف القوى الرجعية، المتمثلة في طبقة كبار الملاك، والرأسماليين، الذين كانوا يسيطرون على الحياة الاقتصادية، والسياسية، في تلك الفترة، لإدخال سوريا في مشاريعها (سوريا الكبرى) و(الهلال الخصيب). وقد أدى ضعف طبقتي البروليتاريا[٣] والبرجوازية الوطنية، ورجعية البرجوازية الكبيرة، المرتبطة بمالكي الأراضي الإقطاعيين، وضعف المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد، وخشية الأمريكان من تنامي التيارات العقائدية، الشيوعية واليسارية، داخل البلاد، وتزايد التواجد السوفيتي بعد رحيل الانتداب الفرنسي عن سوريا، التي أصبحت تئن تحت أوضاع قلقة مضطربة، وخاصة بعد نكبة فلسطين، واتهام بعض قيادات الجيش[٤] والسياسيين بالفساد، وسرقة المجهود الحربي للجيش، الأمر الذي أدى إلى إقالة وزير الدفاع " أحمد

(١) **المصدر نفسه**، ص ٤٥

(٢) د. فوبليكوف وآخرون، **تاريخ الأقطار العربية المعاصرة (١٩١٧ - ١٩٧٠)**، الجزء الأول، موسكو، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، معهد الاستشراق، عام ١٩٧٥، ص ١٠٥.

(٣) ن. ك. نيفيوديفا، على المبدأ **(نضال الحزب الشيوعى السوري من أجل الجبهة الوطنية الموحدة) ١٩٣٦ - ١٩٦٦**، ترجمة زياد الملا، دمشق، دار العلم، ١٩٩٢، ص ١٤١

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٤٠.

الشرباتي "، ثم الوزارة بأكملها، كما احتدمت النقاشات بين السياسيين في البرلمان، حتى أن الشرطة تدخلت أكثر من مرة لفضها، كما ازدادت الاضرابات ضد تعسف الاحتكارات الأجنبية داخل البلاد، ما أدى إلى تزايد نفوذ الجيش السوري، وتدخله في الحياة السياسية، والمدنية، وتشجيعه للقيام بالانقلابات العسكرية، بتأييد من الأوساط الاحتكارية الأمريكية، والبريطانية، التي تغلغلت في سوريا، بالاضافة إلى تطلع مختلف التكتلات البرجوازية - الاقطاعية، إلى تحقيق مصالح شخصية، أو عرقية، أو أيدولوجية، بمساعدة العناصر اليمينية المدنية والعسكرية[1]، للقضاء على الحريات الديمقراطية، وتغيير الاتجاه التقدمي لتطور سوريا، ما أدى إلى وضع حد لفترة الاستقرار النسبي، وفتح طريق للأزمات الاقتصادية، والسياسية المستمرة، ودخول سوريا منذ نهاية آذار/ مارس ١٩٤٩، سلسلة من الانقلابات العسكرية وتغيير الحكومات.

وقد اكتظت ملفات الأرشيفين الدبلوماسيين البريطاني والأمريكي[2]، وكذلك اليوميات والمذكرات السياسية السورية، بالتحذيرات من الانقلاب الوشيك.

وهو ذات الأمر الذي استشعره، د٠أديب منصور[3]، في مقاله يوم

(١) مصطفي عاشور، **إنقلاب الزعيم و اختراع التسعات الأربعة**، إسلام أون لاين، ٢٠٠٧/٦/١٤.

(٢) ديفا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١.

(٣) أيوجين روجان، آفي شليم، وآخرون، **حرب فلسطين (إعادة كتابة تاريخ ٤٨)**، ترجمة ناصر عفيفي، القاهرة، مؤسسة روزاليوسف، سلسلة الكتاب الذهبي، ٢٠٠١، ص ١٨٨.

١٩٤٨/١١/١٤ جريدة " ألف باء " اليومية، التي تصدر في دمشق، وعبر فيه عن حالة اليأس وفقدان الثقة عند المدنيين السوريين، وتطلعهم إلى قيادات نشطة، وإيمانهم بقدرة الجيش - دون غيره - على إنقاذهم من تردى الأوضاع الداخلية.

وبعد نشر مقاله بثلاثة أيام، قام " حسنى الزعيم " الذي كان رئيسًا لأركان الجيش السوري، بالانقلاب الأول في تاريخ سوريا[١]، الذي حظي في البدء بمساندة فئات البرجوازية الصغيرة، التي كانت تتوقع من الحكومة الجديدة تطبيق برنامجها في الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والزراعية خاصة، وتهيئة حكم ديمقراطي صحيح[٢] والبدء في وضع قانون جديد للانتخاب، وإعطاء المرأة السورية حق الانتخاب، وتطهير الجهاز الحكومي، وإسناد الأعمال إلى المخلصين، والقضاء على البطالة، وتوفير الغذاء، والكساء، والدواء، ورفع مستوى الحياة للطبقة الكادحة، وتحديد الملكية، وتوزيع الأراضي الحكومية على المعدمين، وإحياء الوعي القومي.

ويذكر أحد أهم عملاء " المخابرات المركزية الأمريكية " في الشرق الأوسط[٣]، آنذاك، أن انقلاب " الزعيم " قد تم الإعداد له، ووضع خطته المتكاملة، وبكافة التفصيلات المتعلقة به في السفارة الأمريكية في دمشق، بيد أن الإنقلاب حافظ على صبغة سورية محضة أمام أنظار العالم

(١) اليعازر بعيري، **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي**، الطبعة الأولى، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٠، ص ٦٠.
(٢) فوبليكوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦.
(٣) محمد فرج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠، ٥١.

الخارجي إلى أن بدأت الروائح تفوح منه، والألسن تتناقله، وأن " حسنى الزعيم ليس أكثر من صبي من صبيان الأمريكان ".

في كتابٍ لاحقٍ[1] يضيف العميل نفسه أن " الزعيم " قد قام بالتمهيد للانقلاب بخطوتين الأولى - حملة تضليل إعلامي بدائية غايتها إبراز حالة المحافظة على أمن وسلامة الدبلوماسيين الأجانب في البلاد، والثانية - الوسائل التي اتبعها للحيلولة دون تسرب أى معلومات عن مخططه قبل بلوغه مرحلة من التقدم يعجز أيًا من كان عن إحباطها. ومن ناحية أخرى يؤكد العميل نفسه أن " الزعيم " قد توخى الحذر[2]، ولم يفصح عن أي نية إنقلابية أمام أحد من قادة الألوية مع العلم بأن خطته قد شملتهم جميعا دون علمهم!

كما يشير العميل نفسه في كتابه الأول إلى تأكيد " الزعيم " مرارًا و تكرارًا أنه لا ينوي العودة بالبلاد إلى الحكم البرلماني، وعزمه على الزج بالسياسيين الفاسدين في السجون، وإعادة تنظيم جهاز الحكومة على أسس أكثر فاعلية، وإجراء الإصلاحات الضرورية في المجالين الإقتصادي والاجتماعي، واتخاذ بعض " الاجراءات الإيجابية " لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وهي النقطة التي كانت بمثابة المخدر الذي ثنى وزارة الخارجية الأمريكية عن عزمها طلب إلغاء فكرة تنفيذ الانقلاب

(١) مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، الطبعة الأولى، تعريب مروان خير، مكتبة الزيتونة، بيروت، ١٩٧٠.

(٢) مايلز كوبلاند، **اللاعب واللعبة (عالم الاستخبارات الأمريكية في اعترافات أحد رجالاته)**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ٧٩.

العسكر[١].

كان التخطيط للإنقلاب دقيقًا[٢]، و نفذ بسرعة، ولم يلق مقاومة تذكر. ففي الثانية من صباح يوم١٩٤٩/٣/٣٠، قامت وحدات الجيش، بمحاصرة دمشق، ودخولها وخلال ساعة، كان الجيش قد احتل مقر الحكومة المدنية، ومراكز البوليس، والمرافق العامة، وألقى القبض على رئيس الجمهورية " شكرى القوتلي "، و " خالد العظم " رئيس الوزراء[٣]، وعدد من القيادات، والشخصيات السياسية.

يذكر محلل إسرائيلي[٤] بأن " القوتلي " كان على علمٍ تام بمعظم الخطط الخاصة بالتمرد، والمؤامرات التي كانت شائعة في السنوات المبكرة لاستقلال سوريا، والتي كشف العديد منها، بأن لها علاقة بما أطلق عليه البريطانيون " حركة الملكيين " في سوريا، وإيمان معظم الضباط السوريين، بأن " من ٥٠ إلى ٧٥ % " من القوات المسلحة السورية، تؤيد قيام إنقلاب عسكري وإنشاء " سوريا الكبرى " بالتنسيق مع بريطانيا.

ولذلك فقد قام " القوتلي " بتكوين شبكة واسعة من الجواسيس، من أجل معرفة كافة أخبار " الحركة الملكية " في سوريا[٥]، والمتعاطفين معها من أفراد الجيش، وفي تصريح لرئيس المكتب السوري للمعلومات،

(١) **المصدر نفسه**، ص ٨٢.
(٢) بعيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.
(٣) عاشور، **مصدر سبق ذكره**.
(٤) روجان وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٨.
(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٨٩.

أكد فيه " أنه على ثقة، من أن أي متاعب في سوريا، سوف تقوم بريطانيا برعايتها "، وقد عملت " الحركة الملكية " على إثارة السخط بين صفوف الجيش، والدعاية للملك، بين جماهير الشعب السوري، ما ساعد في ازدهار بذور الفرقة، والانقسام، وعدم الثقة في التربة السورية.

ومن ناحية أخرى، فقد كان الدروز على قمة القائمة الطويلة، لأعداء " القوتلي " في الداخل، والذي كان يتخوف من أن يعملوا كفرقة استكشاف، تمهد لغزو الموالين للإنجليز، لسوريا، بعد أن قاموا بالثورة على دمشق، في النصف الأخير من عام ١٩٤٧، وتحول زعماؤهم نحو البريطانيين، طلبًا للمساعدة، وكان جبل الدروز، ذو الموقع الإستراتيجي، عند الركن الجنوبي الشرقي، من سوريا، على الحدود الأردنية، على مقربة من فلسطين.

وقد كانوا يتمتعون بقدرٍ كبيرٍ من الاستقلال، تحت الانتداب الفرنسي، وبعد الاستقلال، حرمهم القوتلي منه، بعد أن قام بدمج جبل الدروز، مع بقية سوريا، وفرض الحكم المركزي، كما قام القوتلي بإلغاء النتائج الإقليمية في الانتخابات البرلمانية، في ذاك العام، والتي حقق فيها مرشحوا عائلة " الأطرش "، نصرًا ساحقًا، في جبل الدروز، حتى يحرمهم القوتلي من الحكم، كما قام بتقليص المساعدات الحكومية للمنطقة، وحاول إشعال حرب أهلية، ما بين قبائل الدروز، بمساعدة، وتسليح مناوئي الأطرش، وهم عدد من القبائل الأقل نفوذًا، وكانوا يطلقون على أنفسهم اسم " الشعبيين "، وذلك بعد أن عجز القوتلي عن استخدام القوة العسكرية، لفرض الحكم المركزي، على منطقة الدروز،

ولكن حيلة القوتلي، في بث الفرقة ما بين صفوف خصومه، باءت بالفشل، بعد أن أثبت رؤساء قبائل عائلة " الأطرش "، أنهم أكثر قوة، وشعبية، مما يعتقد، فقاموا باستئصال شأفة " الشعبيين "، في الأشهر الأخيرة، من عام ١٩٤٧، كما قاموا بقطع كل خطوط الهاتف والتلغراف المتصلة بدمشق، وأغلقوا الطرق المؤدية إلى الجبل، وقد وصل الأمر إلى حد تهديد مركبات الجيش، ومنعها من الوصول إلى جبهة فلسطين، ثم طلبوا من الملك " عبد الله "، الزحف على دمشق، لتنفيذ خطته " سوريا الكبرى "، ومع بداية انخراط سوريا في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، اضطر القوتلي إلى العدول عن سياسته الخاصة بالدروز[١]، كما سبق، وعدل عن سياسته، الخاصة بإصلاح الجيش، وفشلت محاولاته، في رأب الصدع، مع عائلة " الأطرش "، وتهدئة ثائرة زعماء الدروز، الذين ظلوا عاقدين العزم، على الاطاحة به[٢]، وقد استغل " الزعيم "، قائد الجيش، هذه العوامل، للقيام بانقلابه الأول، الذي قوبل في بداية الأمر، بالرضا، وخاصة بعد أن صاحبه حالة من الانفراج[٣]، واتخاذ العديد من الخطوات الإصلاحية، في أجهزة الدولة، وتكوين لجان لإعادة النظر، في القوانين المرعية، وسن قوانين جديدة، كما أصدر القانون المدني الجديد في ١٨آيار/ مايو ١٩٤٩، وقانون العقوبات، وقانون التجارة، وقانون التحسين العقاري، كما أصدر مرسومًا، بالغاء الأوقاف، وحلها، وتصفيتها، وقام بمحاولة عزل الدين عن الدولة، وسيادة قانون الدولة في

(١) **المصدر نفسه**، ص ١٩٠.
(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩٢.
(٣) فرج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

جميع المرافق، ما جعل الشعب يتفاءل، ويأمل الكثير في هذا العهد الجديد، وحل جميع المشكلات التي يعاني منها، وتوفير الحياة الكريمة له[١].

لكن تاريخ قائد الانقلاب، ونشأته التي لم تسمحا له بأن ينال قسطًا كافيًا من التعليم، جعلاه جاهلاً بشئون السياسة، والرئاسة، والحكم، كما يقال عنه أنه كان ضعيف الشخصية، وتشوب حياته الكثير من الاتهامات، وسوء السلوك، الذي يمس سمعته، وعندما تولى شئون الحكم، وهو الأمر الذي لم يخطر على باله مطلقًا، والذي تم بمساعدة القوات المسلحة، ولهذا كان دائم التخوف، من أن يثور ضده أحد رجاله، ولذلك بدأ بإعداد حرس خاص يحيط به، ليحميه، كما قام بابعاد بعض الضباط من ذوي الميول القومية، من الأكراد، والشراكسة، مما أثار غضب الكثيرين منهم[٢].

بدأ النظام الجديد يكشف عن وجهه الديكتاتوري، بإعلانه حل البرلمان، الذي حل محله هيئة دستورية، كلفت بوضع دستور، وقانون جديد للانتخابات، كما أعلن حل جميع الأحزاب السياسية، وحظر المظاهرات، والاجتماعات، وفرض الرقابة العسكرية في البلاد، وقد اعتبر " الزعيم "، نفسه، منقذَ الأمة العربية، من الخطر الشيوعي[٣].

وفي أوائل نيسان/ إبريل، أعلن حل مجلس النواب، وتولى " الزعيم " كلتا السلطتين التشريعية، والتنفيذية، وفي الأسبوع الأول من حزيران/

(١) **المصدر نفسه**، ص ٥٣.
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٢.
(٣) ديفا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١، ١٤٢.

يونيو، دعا إلى إجراء استفتاء للموافقة، على تعديل قانون الانتخاب للرئيس، والذي لم يستشر فيه أيًا من أعضاء الحكومة، والذي جرى استفتاء عليه يوم ٢٥ حزيران/ يونيو، وتم فيه الموافقة على القانون الرئاسي الجديد، وأن " الزعيم " - المرشح الوحيد - قد اختير رئيسًا للجمهورية، في الاستفتاء الذي شارك فيه ٩٠% من الناخبين، إذ حصل " الزعيم " على ٩٩% من الأصوات، وفي اليوم التالي، تشكلت حكومة جديدة برئاسة " حسنى البرازي "، تضم ستة من المدنيين، إضافةً إلى الزعيم عبد الله عطفة، كوزير للدفاع، بينما منح " الزعيم "، نفسه، رتبة المشير، التي لم تكن موجودة من قبل في سوريا[١]، وقد بدأ حكم " الزعيم " في الانهيار بعد خمسة أشهر، من قيامه بالانقلاب، بعد أن جمع في يديه، بصفته قائد الانقلاب، جميع المسئوليات، والسلطات، منذ اللحظة الأولى لانقلابه.

وأصبح واضحًا بأن سوريا، بدأت تعيش في فترة حكم فردي، مطلق، لايتفق مع السياسة العميقة، التي رسمها الشعب العربي في سوريا، لنفسه، الأمر الذي شعر به، أيضًا، الضباط الذين شاركوا " الزعيم " الانقلاب، حين بدأوا يلمسوا انحرافًا في سياسات " الزعيم " الاستبدادية، وانشغاله ببناء مجده الشخصي، دون أن يهتم بمصالح أمته، وقد ترتب على ذلك، أن أصبح مكروهًا، من شعبه، الذي أخذ يتطلع إلى إنهاء حكمه، يخاصة بعد أن فتح الباب أمام التغلغل الأمريكي[٢]، بعد توقيع

(١) بعيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٢.
(٢) فرج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣.

اتفاقية مع شركة " التابلاين " الأمريكية، لتمديد خطوط البترول، عبر الأراضي السورية، ومد الاتفاقية السورية - الفرنسية، حول حق فرنسا بإصدار النقد السوري، وتعيين الجنرال الألماني " روديف " مستشارًا أول في وزارة الدفاع السورية[1].

قام " الزعيم " - تدعمه بعض الأوساط الأجنبية - بحملة إرهاب ضد القوى الديمقراطية في سوريا، اعتقل فيها ١٥٠ شخصًا، من كوادر وقيادات " حزب البعث "، في دمشق، وتم تقديمهم إلى المحاكمة العسكرية، مما اضطر الحزب الشيوعي، إلى الانتقال للعمل السري، وقد نظم الشيوعيون مظاهرات خاطفة، في الأماكن المزدحمة في المدن، وأخذوا يهتفون ضد الديكتاتورية، والعمالة، كما تشكلت عدة وفود نسائية، طالبت بالافراج عن المعتقلين السياسيين، الذين كانوا يتعرضون للتعذيب الوحشي، أيامًا متواصلةً، وفي أوائل آب/ أغسطس ١٩٤٩، أعلن المعتقلون السياسيون إضرابًا عن الطعام، احتجاجًا على معاملة إدارة السجن السيئة، والتعذيب الجسدي، كما قامت مظاهرة نسائية، تصدرتها النساء الشيوعيات، تضامنًا مع المعتقلين السياسيين، والتي انطلقت من سراي الحكومة إلى البرلمان، وقد تعرض العديد منهن للاعتقال، والضرب المبرح بالهراوات، من قبل الشرطة. وقد كانت هذه المظاهرات مقدمةً للاطاحة بديكتاتورية الزعيم، وتقييده للحريات العامة، واعتقال كل من يعارض حكمه من الكتاب، ورجال الفكر، والصحافة، فيما عدا الصحف التي تكيل له المديح، ومنها (الأيام، المنار، القبس، ألف

(١) ديفا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

باء، العلم، والشعب). ونمت في عهده أجهزة المخابرات، والأمن بطريقةٍ غير مسبوقة[١].

أما عن سياسته الخارجية، تجاه المنطقة العربية، والتي أوضحها في بداية عهده، من حرصه على التقيد بميثاق جامعة الدول العربية، والترحيب بأي اتفاقٍ، أو ميثاقٍ، ما بين الدول العربية، أو أي خطوة ترمي إلى تقوية أواصر المودة، بين سوريا، وشقيقاتها، وقد سارعت كل من العراق، والأردن، إلى الاعتراف بالوضع الجديد بعد نجاح الانقلاب، وقيل أن اتفاقًا عقد ما بين " الزعيم " والملك عبد الله في بلدة " المفرق "، وأن هذا الانقلاب كان لصالح الأسرة الهاشمية، كما قيل أن مقابلةً تمت بين " الزعيم " ونورى السعيد، على حدود سوريا والعراق، لتأييد فكرة الانقلاب، لصالح الأسرة الهاشمية، ولكن " الزعيم " سرعان ما تراجع عن موقفه، بعد عودته إلى دمشق، ورفض مشروع (سوريا الكبرى)، و(الهلال الخصيب)، الأمر الذي باعد بينه وبين بريطانيا، التي أيدت انقلابه، منذ ساعاته الأولى، طمعًا في تحقيق هذين المشروعين، أو أحدهما، كما كانت بعض الأحزاب تؤيدهما، مثل " الحزب السوري القومي الاجتماعي "، و " حزب الشعب "، وقد تمادى " الزعيم " في تحدي الدولتين الهاشميتين - الأردن، والعراق - فقام بإرسال الجيش السوري، لاحتلال الأردن، مما زاد العلاقات بين الدولتين ترديًا، وتم إغلاق الحدود بين سوريا، والأردن، وفي ذات الوقت توطدت علاقة " الزعيم " بمصر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا.

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أما عن سياسته الدولية، فقد بدا واضحًا التقارب ما بين الزعيم وأمريكا، وفرنسا وخاصة بعد توقيعه اتفاقيتي (التابلاين والنقد)، مع ما فيهما من مساس بسيادة سوريا، طمعًا في أن تدعمه الدولتان، وتؤيدان انقلابه، وتعترفان بحكمه[1].

يؤكد العميل الأمريكي بأن نهاية " الزعيم "، في صبيحة ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩، على أيدي مجموعة من أصدقائه الضباط، بقيادة سامي الحناوي، إسمًا، وأديب الشيشكلي، فعلاً، بدأت بمحاصرة الزعيم، وقتله، ثم دفنه في المقبرة الفرنسية، يؤكد أن " عمالة أي حاكم لدولةٍ عظمى "، حتى لو كانت أقوى دولة في العالم، لا تكفي لضمان بقائه في الحكم، واستمراره في السلطة.

ورغم النهاية المأساوية " للزعيم "، فقد كان أول من أرسى في السياسة العربية، ثقافة الانقلابات، كما أرسى سياسة المرشح الواحد للرئاسة، ونسبة التسعات الأربع، في نجاح الرؤساء في الاستفتاءات، ومنهج التعامل العنيف مع المعارضين، ومنهج الإكراه للشعوب، من أجل الحصول على الشرعية للنظام الانقلابي[2].

الإنقلاب الثاني للزعيم " سامي الحناوي " في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩، قائد الفرقة الأولى المتمركزة على الجبهة السورية الإسرائيلية، وبالتعاون مع ضباطه، ومنهم بعض الدروز الموالين لـ " الحزب السوري القومي الاجتماعي "، وقد أفاض في بيانه الأول بالحديث عن الفساد

(١) فرج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤، ٥٥.
(٢) كوبلاند، لعبة الأمم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦.

الأخلاقي لعهد " الزعيم "، وخروجه على القانون، واستهانته بالتقاليد القومية، ثم أقسم الجيش " أمام الله والتاريخ "، على أن يترك تسيير البلاد للزعماء المدنيين، في الوقت المناسب[١]، وهكذا انتقلت السلطة، إلى فئة عسكرية، أخرى، نتيجة ضعف القوى الديمقراطية، واعتمادًا على مساعدة بريطانيا، وأوساط البرجوازية - الإقطاعية الموالية لبريطانيا، والمتمثلة في " حزب الشعب "، وعلى رأسها قائد الانقلاب[٢]، وكان الشيوعيون لايزالون مضربين عن الطعام، في المعتقلات، فأفرج عنهم، والتقى " الحناوي " بالعديد منهم، فضلاً عن بعض الشخصيات السياسية، والحزبية الآخرى، بعد أن عادت جميع الأحزاب، للعمل العلني[٣]، فيما عدا " الحزب الشيوعي " كما ألغيت اتفاقية شركة (التابلاين) الأمريكية، واتفاقية " النقدية " مع فرنسا[٤]، وقد قدم الحناوي ابتكارًا جديدًا في تكتيك الانقلاب العسكري، أصبح، منذ ذلك الحين، عرفًا يحتذى به، ألا وهو تكوين لجنة من الضباط، تمثل أعلى سلطة تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، في البلاد، مما يضفي صبغة دستورية، وشرعية على الديكتاتورية العسكرية[٥]، ثم قام الحناوي باستدعاء المجلس الأعلى لادارة البلاد، وحدد شهر كانون الأول/ ديسمبر، من العام نفسه، موعدًا لانتخاب جمعية تأسيسية، حصل على أغلبية مقاعدها " حزب الشعب " [٦]، وتشكلت حكومة مدنية مؤقتة، برئاسة هاشم الأتاسي، الذي كان رئيسًا للجمهورية السورية، فيما

(١) بعيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤.
(٢) ديفا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٢.
(٣) الملا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩١.
(٤) ديفا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.
(٥) بعيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤.
(٦) ديفا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.

بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩[١]، وعين خالد العظم، الذي كان رئيسًا للوزارة، التي أطاح بها " الزعيم "، وزيرًا للمالية، وعين رشدي الكيخيا، وزيرًا للخارجية، و أكرم الحوراني، وزيرًا للزراعة، وميشيل عفلق، وزيرًا للمعارف[٢]، ولم يشترك في الوزارة من العسكريين، سوى عبد الله عطفه، كوزير للدفاع[٣]، وقد استلم عدد من ممثلي حزبي " البعث "، و " الاشتراكي "، مناصب في الجيش[٤]، وقد جاءت سياسة الحناوي نقيضًا لتلك التي استنها " الزعيم "، فعلى المستوى الداخلي، توقفت خطوات العلمنة، بإهمالها، ووضع العراقيل، أمام تطبيقها، بينما سمح للمرأة، بالإدلاء بصوتها، في الانتخابات التي جرت في عهد الحناوي[٥]، كما تجددت المحادثات للتوقيع على مشروع (سوريا الكبرى)، و(الهلال الخصيب)، مع تزايد النفوذ البريطاني، والرأسمالي في البلاد[٦]، بدلاً من الولاء لفرنسا، والولايات المتحدة، كما قام " الحناوي "، بتوطيد العلاقات مع مصر، والسعودية، وتركيا، والعراق، والأردن، وهي السياسة التي كانت تتفق، تمامًا، مع توجهات زعماء " حزب الشعب "، أكبر الأحزاب السياسية في البلاد، كما أصبحت سوريا، بصفةٍ خاصةٍ، الهدف الأول لنشاطات التجار، والصناع، والحرفيين، في حلب.

(١) بعيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥.
(٢) ديفا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.
(٣) بعيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥.
(٤) ديفا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.
(٥) بعيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.
(٦) ديفا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.

وقد أتاحت الظروف، للحناوي، قوة جماهيرية راسخة، اعتمد عليها، وبالتالي، لم يكن في حاجة إلى فرض قيود ديكتاتورية[١]، بينما ظل التقييد على الشيوعيين، قائمًا، وخاصة في مجال قطع مورد العيش، عبر تسريحهم من وظائفهم[٢]، وجاءت أول دعوة شعبية، من للوحدة مع العراق، في بداية أيلول/ سبتمبر، من جانب أحد ممثلي الحزب السوري القومي، ودون علم القيادة، وكان صبري العسلي*، الذي أصبح، بعد ذلك، بتسع سنوات، نائبًا للرئيس عبد الناصر، في عهد الوحدة، هو صاحب تلك الدعوة، لكن معارضي الوحدة، وقفوا ضد المشروع البريطاني الاستعماري، الذي كان هدفه إقامة عرش للأمير عبد الإله** في سوريا، وتزايد التواجد البريطاني، الأمر الذي رفضه كلٌ من الشيوعيين، و " الحزب العربي الاشتراكي "، بينما رحب به كلٌ من " حزب الشعب "، و " الوطن "،و " الأخوان المسلمين "، وتمثل الاعتراض، في أن الوحدة مع بلد يحكمه العرش الهاشمي، يمكن أن يفقد سوريا استقلالها، وطبيعتها الجمهورية، ويحولها - تحت شعار الوحدة - إلى تابعٍ للاستعمار البريطاني، ويزيد من الجفوة مع مصر، والسعودية، ولذلك كان اقتراح رئيس الحزب الاشتراكي، أكرم الحوراني - ممثل الأقلية - إضافة (الحفاظ على النظام الجمهوري)، في القسم على اليمين الدستوري، بينما تقدمت الأغلبية الجمعية التأسيسية، التي كانت تقف في صف الوحدة، بينما تركز المعارضون لها، في الأوساط الشعبية، والضباط، وبدعمٍ من

(١) بعيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

(٢) الملا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩١، ١٩٢.

(*) **صبري العسلي**: الذي قام بتشكيل الحكومة الجديدة بعد أن قدم د. معروف الدواليبي استقالة حكومته.

(**) كان الوصي على عرش العراق.

الحناوي، باقتراحٍ يقضي أن يتضمن قسم " رئيس الجمهورية "، " العمل من أجل تحقيق الوحدة ما بين البلاد العربية "، وقد رفضت الجمعية فكرة الإضافة، بأغلبية ٦٠، ضد ٤٨، وأقرت سياسة الوحدة مع العراق، وتم تحديد ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، موعدًا لأداء اليمين الدستوري، ولكن الانقلاب الثالث الذي قام به اللواء الأول بقيادة العقيد " أديب الشيشكلي "، في جنح الظلام، وبعد مقاومةٍ قصيرةٍ، استولى فيها على دمشق، وتم القبض على الحناوي، ومرافقيه من العسكريين، والمدنيين، وقد استلم الشيشكلي، بنفسه، قيادة الأركان العامة، ثم تشكلت حكومة من " حزب الشعب "، برئاسة ناظم القدسي، تسلم فيها " معروف الدواليبي " وزارة الدفاع، ثم رئاسة الوزارة، وقد دعم كلٌ من حزبي " البعث " و " الاشتراكي "، النظام الجديد، وبدأ بالتالى إعداد الدستور الجديد، وأطلقت الحريات الديمقراطية، إلى حد ما، وقد استفاد الحزب " الشيوعي "، من هذا الوضع، رغم الحظر على نشاطه العلني، فقد تابع النضال، وتوحيد صفوف كافة القوى الديمقراطية، للدفاع عن الاستقلال[١]، كما خاض الشيوعيون، نضالاً عنيفًا، ضد الأحلاف، والارتباطات، والمعاهدات مع الاستعمار، لاسيما الإمبريالية الأمريكية، كما قاموا بتنظيم مظاهرة ضد ربط لبنان بمعاهدة أمريكية، وأسسوا " اتحاد الشباب الديمقراطي "، و " حركة أنصار السلام "، اللتان لعبتا دورًا كبيرًا في التعبئة الشعبية العامة، من أجل السلم، والديمقراطية. كما ظل نشاط الحزب ونفوذه بارزًا، في الوسط النقابي، والعمالي[٢].

(١) بعيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦، ٦٧.
(٢) الملا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢.

لاحقًا، أفاض كاتبٌ يساريٌ سوري في وصف انقلاب الشيشكلي، وما صاحبه من صراعاتٍ سياسيةٍ بين السياسيين السوريين، والعسكر في الجيش السوري، الذين اقتحموا الحياة السياسية السورية، بقوة، وموقف الحزب الشيوعي، من الانقلابات، التي حاولت القضاء على الحياة السياسية السورية، عبر القمع، والاعتقالات، التي طالت الأحزاب السورية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوري، وحزب الشعب، والاخوان المسلمين، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، على الرغم من تعاطف بعض هذه الأحزاب مع العسكر السياسيين، وقادة هذه الانقلابات، حسبما اقتربت سياسة هؤلاء العسكر مع توجهات الأحزاب، عدا الحزب الشيوعي السوري، وحزب البعث العربي الاشتراكي[١].

يذكر أن البيان الأول للشيشكلي، كان من أجل وحدة، وسلام البلاد، وحماية النظام الجمهوري، وأنه ليس للجيش أية مآرب أخرى، وقد أعلن عزمه على تسليم مقاليد الأمور، إلى رجال سوريا المنتخبين، دستوريًا، وأنه لن يتدخل في الأمور السياسية، تحت أي ظرف من الظروف، ما لم يكن هناك ما يهدد وحدة البلاد، وسلامتها[٢].

ومن ثم يمكن للساسة أن يمارسوا سلطتهم، بشرط ألا تتعارض آراؤهم السياسية، مع وجهات نظر الساسة، من الضباط، ولكن

(١) بسام سفر، **ضوء جديد على الصراع السياسي في سوريا**، النور، (دمشق)، العدد ٢٧٦، ٢٠٠٧/١/١٠.

(٢) **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

الشيشكلي، قام بتعطيل الحياة الدستورية، والبرلمانية، وبدأ يحكم حكمًا ديكتاتوريًا عسكريًا مباشرًا، ولذلك فقد اجتمعت قيادة الحزب الشيوعي السوري، لدراسة الأوضاع المستجدة، وقد ألقى الأمين العام للحزب، كلمةً في الاجتماع الموسع للجنة الحزب المركزية، تحت عنوان " من أجل النضال بنجاح في سبيل السلم، والاستقلال، والديمقراطية "، التقرير التوجيهي العام حول سياسة الحزب ومهماته، بالتوجه نحو العمال، والفلاحين، للتصدي للإجراءات البوليسية، التي إتخذها الإنقلاب الثاني للشيشكلي، من حل جميع الأحزاب السياسية، وإغلاق مكاتبها في دمشق، والمدن الأخرى، بالشمع الأحمر، وانطلقت الجماهير إلى الشارع، تهتف ضد الديكتاتورية، كان أضخمها تلك التي بدأت في الجامعة السورية، وانضم إليها طلاب الثانوية في دمشق، ضد تأييد السلطة للحلف التركي الباكستاني الأمريكي، والمطالبة بإعادة النظر في شروط الإتفاقيات المعقودة مع الشركات الأجنبية، وتأميم هذه الشركات، وتحت ضغط الحركة المعادية للإمبريالية، عمدت الحكومة البرجوازية السورية، التي لها موضوعيًا، مصلحة في إضعاف التبعية، حيال الإحتكارات الأجنبية، إلى تأميم مؤسسات شركة التبغ الفرنسية (ريجى دى تابا)، وشركتي (المياه، والكهرباء)، وتوصلت إلى اتفاقٍ مرضٍ في شروط الإتفاقيتين المعقودتين مع شركة (نفط العراق)، وشركة (التابلاين) الأمريكية[1].

كما صدر مرسوم يحد من إمكانية منح الامتيازات للإحتكارات الأجنبية، وقد أسهم النضال ضد دسائس الدول الإمبريالية في توطيد

(١) مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤.

العلاقات مع العرب، فشاركت سوريا عام ١٩٥٠، في إعداد وتوثيق ميثاق الأمن الجماعي للبلدان العربية، كما جرت عدة مظاهرات شعبية ضخمة في سوريا، لدعم النضال التحريري، لشعوب مصر، وتونس، والمغرب، وسائر البلدان العربية[١].

وقد تابع الشيوعيون النضال من خلال توزيع المنشورات والمظاهرات الخاطفة، وخاصة ضد (حلف البحر المتوسط)، ورسول الاستعمار " أرتاخو " وزير خارجية أسبانيا، إلى لبنان، كما جمعوا التوقيعات، بالمئات، تضامنًا مع الشعب الكوري، ضد العدوان الأمريكي. وامتد نفوذ الشيوعيون إلى كل المدارس، والمعاهد، والجامعات، واتحاد الطلبة الجمهوريين، الذي عقد مؤتمره الأول في نيسان/ أبريل ١٩٥٣، في حلب، بشكلٍ سري، وحضره أكثر من ٣٠ " رفيقًا " يمثلون سائر المحافظات، وطلبة الجامعة، الذين طالبوا فيه بإطلاق الحريات العامة، وفضح ديكتاتورية " الشيشكلي " القمعية، وإعلانه الأحكام العرفية، واعتقال معظم القيادات السياسية للأحزاب، ومنهم الكيخيا، عدنان الأتاسي، الجابري، صبري العسلي، ميشيل عفلق، أكرم الحوراني، صلاح البيطار، كما وضع هاشم الأتاسي قيد الإقامة الجبرية[٢].

ومع بداية عام ١٩٥٤، أقدم الديكتاتور على خطوةٍ إجرامية كبيرة أعطى فيها أوامره بقصف جبل العرب، مما أودى بحياة الكثيرين، ثم قام بعقد مؤتمر كبير في منزل أحد زعماء " الحزب الوطني " في حمص "

(١) مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.
(٢) مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥، ١٩٦.

عبد الله فركوح "، وفي حضور أقطاب الحزبين (الشعب والوطني)، وبعض قادة الإخوان المسلمين، بينما رفض دعوة ممثلين عن الحزب الشيوعي، والذين حضر، بعضهم، ضمن الجماهير المحتشدة، وتم فيه فضح سياسة الحزبين، وموقفهما من الدستور، وأهدافهم المستترة، ورفع شعارات الحزب الوطنية، والديموقراطية. وفي أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، بدأ النضال المسلح، في جبل الدروز، ضد ديكتاتورية " الشيشكلي " [١]، وفي ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٤، ثارت الوحدات العسكرية المرابطة في شمال سوريا، والتي أنضم إليها سائر وحدات الجيش السوري، والجماهير الغفيرة، في حديقة حلب، التي كانت مركز الثورة، التي قام بها مجموعة من الضباط، بعضهم من الديموقراطيين، وقد أعلن بالتعاون مع " الأتاسي "، وأتباعه داخل الجيش، والبعثيين، والشيوعيين، تأييدهم للإنقلاب، وضرورة خوض المعارك القادمة، في جبهة موحدة، مع كل من يعادي الأحلاف، والمعاهدات، وبرامج " المساعدة " ويدعو إلى سيادة الحريات الديموقراطية، كما اجتمع الزعماء السياسيون، في حمص، وقرروا بطلان كافة الأجراءات التي أتخذها " الشيشكلي " منذ إنقلابه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١، وعاد الأتاسي، إلى رئاسة الجمهورية، في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، وصدر قرار بإجراء انتخابات عامة، خلال ثلاثة أشهر، كلف بعدها صبري العسلي، بتشكيل حكومة جديدة، بعد أن قدم د. معروف الدواليبي، إستقالة حكومته[٢].

(١) مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.
(٢) مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦، ١٩٧.

وقد تشكلت الحكومة الجديدة، من ممثلي الحزبين الأساسيين (الشعب والوطني)، بينما ظل مجلس النواب، الذي حله " الشيشكلي "، مبعدًا، لكن التناقضات الداخلية ما بين الحزبين، والنهوض الشعبي، والطلابي الواسع، أدى إلى نشوء أزمة وزارية، واستقالة الوزارة، فيما بعد، والقيام بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ حياديةٍ في١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٤، برئاسة المحامي سعيد الغزي، وفي آب/ أغسطس، عاد شكري القوتلي، من منفاه الاختيارى في مصر، إلى دمشق[١].

ويصف قائد شيوعي سوري عن آلية انتخاب شكري القوتلي رئيسًا للجمهورية، وعدم فوز منافسه خالد العظم نائب الكتلة الديمقراطية، ودور " حزب الشعب " في عدم فوزه من تشكيل الوزارة الأولى في المجلس، على رغم أنه رئيس الكتلة الأكبر في البرلمان، وتكليف النيابي " فارس الخوري " بدلا منه[٢].

حيث يقدم ذاك القائد الشيوعى السوري، تقييمًا واضحًا للصراع السياسي في سوريا، في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٧، ودور صفقة السلاح من تشيكوسلوفاكيا، إلى مصر، وإنهاء قيادة الجنرال البريطاني " جلوب " للجيش الأردني، وتأميم قناة السويس، و " العدوان الثلاثي " على مصر، ومؤامرة " ستون "، لقلب نظام الحكم السوري، والصراع الذي احتدم ما بين قوى الرجعية، والقوى التقدمية هناك[٣]، وإقرار المجلس النيابي،

(١) حبيب عيسى، **الإقليم الشمالى - الطريق إلى الوحدة**، دمشق، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٨/٣/١٧.

(٢) **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤.

(٣) **مصدر سبق ذكره**.

قانون الانتخابات الجديد، في سوريا (٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٥)، وإنشاء " الحزب الديمقراطي الكردي " للمطالبة بالحقوق الوطنية والقومية للشعب الكردي السوري (١٩٥٧)، و أخيرًا في ٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨، موافقة البرلمان على اتفاقية الوحدة مع مصر، وتحويل سوريا إلى إقليم شمالي في " الجمهورية العربية المتحدة "، وترشيح الرئيس الراحل " جمال عبد الناصر " رئيسًا للجمهورية[١].

ويوضح القائد، نفسه، موقف الحزب الشيوعي السوري من هذه الوحدة، بالوثائق الصادرة عنه، واللقاءات التي جرت بين بعض قياديه، وبعض السياسيين الذين كان لهم دور هام في الوحدة مع مصر.

هذا وقد حققت سوريا ازدهارًا كبيرًا في المجال الاقتصادي، والزراعي، في أوائل خمسينيات القرن العشرين، حيث كانت البلد العربي الوحيد الذي يزيد فيه معدل الانتاج الزراعي، والصناعي عن معدل الزيادة السكانية.

كما برز على الساحة الثقافية في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٤ عدد كبير من الكتاب والشعراء الماركسيين في لبنان وسوريا، وظهرت مجلتي " الطريق " و " الثقافة الوطنية "، وكانت الأحزاب والحركات القومية العربية في ١٩٥٠، لا تزال قيد التأسيس، وكانت أجهزة الدولة، بما فيها مؤسساتها العسكرية، أضعف من أن تستبد بالشعب، وبالتالى فإن الانقلابات العسكرية الثلاثة التي شهدتها الأعوام ١٩٤٩ - ١٩٥٤، لم

(١) مرشد اليوسف، **المشروع القومى للاصلاح والتغيير الديمقراطى في سوريا**، أخبار الشرق، دمشق، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٧.

تتمكن من إحكام سيطرتها على المجتمع فسقط الانقلاب الأول خلال أشهر، والثاني خلال أيام، والثالث خلال عامين، ولكن عمومًا، لم تتمكن هذه الانقلابات من الحد من الحراك الجماهيري المتصاعد، الذي تم التعبير عنه من خلال توسيع قواعد الأحزاب، والحركات السياسية، وخاصة الأحزاب ذات التوجه القومي العربي، ما يؤكد قوة البنية الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، في كل مؤسسات الدولة، وأجهزتها الناشئة التي لم تمكن الانقلابيين من إحكام سيطرتهم على المجتمع فقتل قائدا الانقلابين الأول و الثاني، فيما فر الثالث[١].

تشير العديد من الدراسات إلى تشابه البيان الأول في معظم الانقلابات، وارتداء القائمين بها ثياب الوطنية، والرغبة في محاربة الفساد، وإحداث التنمية، ونشر الديمقراطية، ورفع الظلم... إلخ، من أجل الحصول على الشرعية اللازمة للحكم.

نخلص مما سبق، إلى أن هزيمة الجيش السوري في حرب ١٩٤٨، هز بعنف شجرة النظام السياسي السوري، فتساقطت أوراق النظام القديمة، مفسحةً المجال، باطراد، لأوراقٍ جديدة، تمثلت في نهوض " البعث "،و " الشيوعي " السوريين. كما أقحمت الهزيمة " بقوة " الجيش السوري في خضم الحياة السياسية السورية، ما عزز مواقع " البعث " و " الشيوعي " داخل الجيش السوري. كما حثت الهزيمة التوجه الشعبي السوري للوحدة العربية حتى توج هذا التوجه بتحقيق الوحدة المصرية - السورية، مطلع ١٩٥٨، على النحو المعروف.

* * *

(١) عاشور، مصدر سبق ذكره.